بعثة دولة ليبيا لدى الأمم المتحدة – نيويورك

كلمة وفد دولة ليبيا

تلقيها معالي الوزير وفاء بوبكر الكيلاني

وزير الشؤون الاجتماعية

أمام

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بمقر الأمم المتحدة بنيويورك

13 يونيو 2023

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

وأنا أتواجد معكم بكل فخر وإكبار للحديث أمامكم عن سياسات ليبيا تجاه أبنائنا من ذوي الإعاقة، الشريحة ذات المكانة الخاصة في ثقافة بلادي، وفي الاعتبار الجمعي العام، أود أن أحيّ هذا الاهتمام المعني الذي تمنحه الدول الأطراف الأعضاء في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والأمم المتحدة، وسياساتها بالخصوص، لكل فرد منهم، في بلدانا، وعبر العالم.

لقد تأكدت لفئة ذوي الإعاقة في ليبيا، مكانة استثنائية مع التحديات الجديدة لتكوين الدولة. حيث أولت حكومة الوحدة الوطنية أولوية قصوى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة لما خلفته الحروب، ومعارج البحث عن الحرية والديمقراطية من فئة متعاظمة من المصابين بإعاقات دائمة، ومن مقطوعي الأطراف. فإليهم منح الوطن الاعتبار الأعلى والأسمى، وبهم، ومعهم صار التحول النوعي في سياسات معالجة احتياجات ذوي الإعاقة.

السيد الرئيس،

لقد شكلت مصادقة بلادي على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر 2017، وإيداعها لدى الأمم المتحدة في فبراير 2018، المدخل الأهم للخوض في منهجيات جديدة للتعامل مع هؤلاء أصحاب الحق الأول على الوطن.

إن هذا المقام الرفيع الذي تخص به بلادي هذه الشريحة جعلت حكومة الوحدة الوطنية تسارع بإعادة تشكيل المجلس الوطني الأعلى لحقوق ذوي الإعاقة، برئاسة فخامة رئيس الوزراء، ويضم إلى جانب ممثلين عن الأشخاص ذوي الإعاقة، عضوية ثمانية وزراء لهم علاقة بالاستجابة المباشرة لاحتياجات هذه الفئة.

وجعلت حكومتنا نصب عينيها واجب وضرورة تحقيق ما جاء ببنود الاتفاقية، حيث قامت الحكومة بزيادة المعاشات الأساسية لذوي الإعاقة بنسبة مئة بالمئة بالإضافة إلى المشاركة السياسية، ودمج هذه الفئة في المجتمع من خلال تضمينهم للعمل بالهيئات والمؤسسات العامة.

وأصبح لهم اليوم مقاعدهم الثابتة في كافة المجالس البلدية، وفي مراكز صنع القرار، والأدوات الحكومية، وفي مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي؛ الراعي الأول لحقوقهم وتوفير احتياجاتهم.

السيدات والسادة،

في سياق هذه السياسة الوطنية الشاملة، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية حزمة من المبادرات برعاية السيد رئيس حكومة الوحدة الوطنية ذات علاقة بالاتفاقية، وأهداف التنمية المستدامة. وذلك باتجاه الاستجابة العاجلة لتطلعات هذه الفئة، ورسم الأطر العملية التي تسمح لهم بالمشاركة الخلاقة والمستمرة في صنع مستقبل الأمة. من ذلك على سبيل المثال، مبادرة تحقيق التنمية المجتمعية الدامجة بالتعاون مع منظمة الاسكوا.

ومبادرة دعم الزواج وتشجيع الأسر المنتجة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، وذلك بالتركيز على الأسر الحاضنة لأفراد ذوي الإعاقة من الجنسين.

ومبادرة "من حقي أن أسمع وأتعلم"، الخاصة بضعاف السمع، والتي وفرت الوزارة عبرها مختلف آليات السمع الضرورية للطلبة الدارسين من ضعاف السمع بكافة المراحل التعليمية.

وتشارك الوزارة في رسم السياسات الخاصة بفئة الأشخاص ذوي الإعاقة مع بقية الوزارات باتجاه التخطيط العمراني، والمواصلات العامة في عمومها، إضافة إلى رصد المنح الدراسية، وتوفير الأماكن المخصصة لهذه الفئة في المدارس والجامعات، وذلك بالتدارس معهم وإشراكهم في صنع المستقبل بكل تفاصيله الواعدة، لأن التفكير في مستقبل ليبيا يجب أن يتضمن التفكير في هذه الشريحة التي تفترش مكانها في القلوب والخواطر، إنهم أبناء الوطن الأعز والأقرب.

السيد الرئيس،

تلكم هي طموحاتنا، وهذا هو مسعانا، وسنستمر في مواجهة التحديات، وتدليل الصعاب، لتحقيق وعودنا لهم بمساندة حقوقهم لضمان فرص العيش الكريم لكل فرد منهم، وفق سياسة مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص.

وفي الختام، وأنا أشكر لكم حسن إنصاتكم، أود أن أشدد على أن التعاون والشراكات الممكنة مع المنظومة الدولية المعنية بهذه الاتفاقية، من شأنها أن تدعم جهودنا في هذا الاتجاه.

وفقنا الله وإياكم والسلام عليكم...